



## بيان المكتب السياسي

أصدرت الحكومة مساء أمس الأحد، قرارا مباغتا بمنع التنقل من وإلى ثمان مدن حيوية بالمغرب هي: "الدار البيضاء، سطات، برشيد، فاس، مكناس، مراكش، طنجة، وتطوان"، هذا القرار المفاجئ أحدث صدمة قوية وسط ملايين المواطنين والمواطنين، وخلق هولا وضراعاامين، ليس بسبب ثقل حجمه الاقتصادي والاجتماعي والنفسي على المواطنين فحسب، بل بسبب كذلك الزمن الضيق غير المفكر فيه لتطبيقه، حيث ساعات قليلة جدا ما بين تاريخ إصدار القرار ولحظة دخوله حيز التنفيذ.

إن المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة يعتبر أن ما قامت به الحكومة أمس، يؤكد باللموس ما نبهنا إليه سابقا، إذ اعتبرنا، أنه في الوقت الذي نجحت فيه سلطات بلادنا في مواجهة الجائحة طيلة فترة الحجر الصحي بفضل القرارات الإستراتيجية الاستباقية لجلالة الملك، وانخراط مختلف المواطنين والمواطنين بوعي جماعي وحس وطني مسؤول في مختلف الإجراءات المعلنة، فإن الحكومة كانت تمس بتلك الجهود وبتأثيرها على المواطنين والمواطنين، بسبب سياساتها المرتبكة وهي تقرر كفيات الخروج من الحجر الصحي، وهو ما نبهنا إليه في حينه، ورفضنا بصوت عال، بل أعلننا خلال الجلسة الشهرية لمسائلة السيد رئيس الحكومة بمجلس النواب قبل شهر، عن تدمرنا من طبيعة التدابير والقرارات المرتبكة التي اتخذتها الحكومة خلال بداية الخروج من الحجر الصحي، وهو الأمر الذي جعلنا نترجع علانية عن دعمنا السياسي الذي قدمناها للحكومة طيلة فترة الحجر، واليوم تأكد باللموس أنها حكومة فاقدة للتوصلة، حكومة عوض استثمار الوحدة الوطنية التي بنتها جهود الدولة والمجتمع لمواجهة هذا الوباء، باتت مصدر للعبث بها، وزرع الغليان والاحتقان وسط المواطنين والمواطنين بسبب القرارات المباغطة، لذلك نؤكد على ما يلي:

- من موقع حرصنا على أولوية السلامة الصحية للمواطنين والمواطنين نرفض معاملتهم باللا اعتبار، وكأنهم ليسوا بمواطنين كاملي المواطنة، نجرب فيهم القرارات بدون خيط ناظم، ودون استحضار لمكانتهم المصونة بالدستور.
- رفضنا لغة التهديد والوعيد من الحكومة للمواطنين، وتحميلهم وحدهم المسؤولية الكاملة على تطورات أرقام الجائحة بالبلاد.
- إدانتنا لمضمون القرارات المرتبكة للحكومة في تعاطيها مع الإجراءات الاحترازية، تارة برفع الحجر ودعوة المواطنين إلى تشجيع السياحة الداخلية، وساعات قليلة بعده بفرض الحصار الشامل عليهم.
- نحمل الحكومة مسؤولية مختلف التداعيات السلبية والمخاطر والرعب والفرع الذي عاشه المواطنين والمواطنين أمس بمختلف طرق المملكة هربا من قرار الحكومة المباغطة.
- رفضنا التام لمنطق العقاب الجماعي للشعب المغربي، عوض تحديد المسؤوليات بدقة ومن تم ربط المسؤولية بالمحاسبة.
- نؤكد أن غياب المقاربة التشاركية والشمولية أثناء استصدار القرارات واعتماد البعد الصحي الصرف وحده، قد يكلف الكثير من الخسارات النفسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى في الأرواح.
- دعوتنا الحكومة لتحسين خطتها التواصلية، تنويرا للرأي العام، وحماية ودعمها للاستقرار والسلم الاجتماعيين.

الرباط في 27 يوليوز 2020